[275] الجري وما شاكله من السمك، وما نطق به الجري من أنه مسخ بجحده الولاية وورود الاثار بتحريمه لذلك. وكذم الدب والقرد والفيل وسائر المسوخ المحرمة، وكذم البطيخة التي كسرها أمير المؤمنين عليه السلام فصادفها مرة فقال: (من النار إلى النار) ودحابها من يده ففار من الموضع الذي سقطت فيه دخان، وكذم الارضين السبخة والقول بأنها جحدت الولاية أيضا ؟ وقد جاء في هذا المعنى ما يطول شرحه، وظاهره مناف لما تدل العقول عليه من كون هذه الاجناس مفارقة لقبيل ما يجوز تكليفه ويسوغ أمره ونهيه. وفي هذه الاخبار التي أشرنا إليها أن بعض هذه الاجناس يعتقد الحق ويدين به، وبعضها يخالفه، وهذا كله مناف لظاهر ما العقلاء عليه، ومنها ما يشهد أن لهذه الاجناس منطقا مفهوما وألفاظا تفيد أغراضا وأنها بمنزلة الاعجمي والعربي اللذين لا يفهم أحدهما صاحبه، وأن شاهد ذلك من قول ا سبحانه فيما حكاه عن سليمان عليه السلام: (يا أيها الناس علمنا منطق الطير واوتينا من كل شئ إن هذا لهو الفضل المبين (1)) وكلام النملة أيضا مما حكاه ا سبحانه، وكلام الهدهد واحتجاجه وفهمه وجوابه فلينعم بذكر ما عنده مثابا إنشاء ا وبا التوفيق. فأجاب رحمه ا بقوله: اعلم أن المعول فيما يعتقد، على ما تدل الادلة عليه من نفي وإثبات، فإذا دلت الادلة على أمر من الامور وجب أن يبنى كل وارد من الاخبار إذا كان ظاهره بخلافه عليه ونسوقه إليه ونطابق بينه وبينه ونخلي ظاهرا إن كان له، ونشرط إن كان مطلقا، ونخصه إن كان عاما، ونفصله إن كان مجملا، ونوفق بينه وبين الادلة من كل طريق اقتضى الموافقة وآل إلى المطابقة. وإذا كنا نفعل ذلك ولا نحتشمه في ظواهر القرآن المقطوع على صحته المعلوم وروده فكيف نتوقف عن ذلك في أخبار آحاد لا توجب علما ولا تثمر يقينا ؟ فمتى وردت عليك أخبار فاعرضها على هذه الجملة وابنها عليها وافعل ما حكمت به الادلة

_____ (1) النمل: 16. (*)

_____